العنف المشروع بين جورج سوريل وماكس فيبر

The Legitimate Violence between Georges Sorel and Max Weber

إعداد

د/ أسماء محمد علي شحاتة

مدرس الفلسفة السياسية بقسم العلوم الاجتماعية

كلية التربية – جامعة الإسكندرية

العنف المشروع بين جورج سوريل وماكس فيبر

يُمثِّل العنف العدو المعلن لكل دولة، فما من دولة في الماضي أو الحاضر إلا ورفعت شعار استتباب الأمن، والنظام، والعدالة، والمحافظة على الحقوق والحريات. ولكن هل من الممكن أن يأتي وقت على الدولة يكون من حقها فيه أن تمارس العنف، ويكون ذلك الأمر بالنسبة لها أمرًا مشروعًا؟!

وإذا ألقينا الضوء على مفكري الغرب نجد أن منهم من أفرد لهذا المفهوم مجالًا للحديث عنه وبرر استخدامه، ومن أبرز هؤلاء: المفكر الفرنسي جورج سوريل *Georges Sorel*(١٨٤٧م – ١٩٢٢م)، والمفكر الألماني ماكس فيبر *Max Weber* (١٨٦٤م – ١٩٢٠م)، والسؤال هنا: هل كان لدى كل من سوريل وفيبر دافعًا من وراء تبرير ذلك العنف؟ ولهذا سوف نعرض في هذا البحث معالجة كل منهما لمفهوم العنف المشروع؛ لندرك هل كانا على صواب أم أن الأمر اتّخذ وجهة أخرى؟

تُعد هذه الدراسة بمثابة محاولة للتعرف على مفهوم العنف المشروع للدولة؛ وتوضيح ملامحه عند كل من جورج سوريل، وماكس فيبر؛ وذلك من خلال تحليل آرائهما بشأن ذلك المفهوم؛ وذلك لمعرفة الأسس التي ارتكزا عليها في إعطاء الدولة حق استخدام العنف، وجعل ذلك الأمر أمرًا طبيعيًا مشروعًا.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وسيد المرسلين، ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين، وعلى آله وصحبه، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين..، أمّا بعد:

يُمثِّل العنف العدو المعلن لكل دولة، فما من دولة في الماضي أو الحاضر إلا ورفعت شعار استتباب الأمن، والنظام، والعدالة، والمحافظة على الحقوق والحريات. ولكن هل من الممكن أن يأتي وقت على الدولة يكون من حقها فيه أن تمارس العنف، ويكون ذلك الأمر بالنسبة لها أمرًا مشروعًا؟!

إنَّ فكرة العنف المشروع تستند في الأصل إلى مبدأ القانون الذي يُعبِّر عن الإرادة الجماعية التي يتنازل فيها الأفراد عن جزء من حريتهم للسلطة التي يختارونها وتُمثِّلها الدولة، ومن هنا تكتسب هذه الشرعية الحصرية؛ نظرًا لأنها تستند إلى الإرادة العامة والتمثيلية و"المشروع" هنا يعني أنه يستند إلى معايير قويمة يتم من خلالها فرض إرادة الدولة واحتكار العنف داخل سلطة القانون وليس خارجه؛ أي أن احتكار العنف المشروع من المفترض أن يأتي من أجل صيانة مصالح الجماعة، وشرعيته تستمد من الأسس التي يُعبِّر عنها والمتمثلة في فكرة الدولة وطبيعتها وتركيبتها.

وإذا ألقينا الضوء على مفكري الغرب نجد أن منهم من أفرد لهذا المفهوم مجالًا للحديث عنه وبرر استخدامه، ومن أبرز هؤلاء: المفكر الفرنسي جورج سوريل *Georges Sorel*(١٨٤٧م – ١٩٢٢م)، والمفكر الألماني ماكس فيبر *Max Weber* (١٨٦٤م – ١٩٢٠م)، والسؤال هنا: هل كان لدى كل من سوريل وفيبر دافعًا من وراء تبرير ذلك العنف؟ ولهذا سوف نعرض في هذا البحث معالجة كل منهما لمفهوم العنف المشروع؛ لندرك هل كانا على صواب أم أن الأمر اتّخذ وجهة أخرى؟

أمّا عن **أسباب اختياري لموضوع الدراسة**، فأذكر أهمها على النحو التالي:

١- يُذكر أن هناك من أكّد على أن العنف لا مشروعية له حتى وإن استعمل لصالح قضية عادلة أو للقضاء على العنف ذاته؛ ذلك لأن العنف لا يولّد إلا عنفًا، فهل يمكن للعنف عند هذين المفكرين أن يولّد حالة من الأمن والنظام والسلام، لذا أطلق عليه عنفًا مشروعًا.

٢- هل كان العنف المشروع للدولة سببًا في استرداد حقوق الفقراء والضعفاء، أم أنه كان وسيلة سهلة لأصحاب النفوذ كي يستغلوه ضد من هم أقل منهم نفوذًا أو أدنى مكانة؟

٣- معرفة الدوافع التي دفعت كلا المفكرين إلى التصريح بحق الدولة في استخدام العنف واعتبار ذلك أمرًا مشروعًا.

٤- إن مصطلح العنف المشروع غير متداول في أوساط الفكر السياسي فدائمًا نسمع عن مصطلح العنف كمصطلح منبوذ يُحارب من قبل المفكرين والفلاسفة منذ قديم الزمان، ولكن استخدام اصطلاح مشروعية العنف يُعد حديثًا في أوساط الفكر السياسي إلى حد ما.

٥- لمعرفة الحالات التي يمكن للدولة أن تستخدم فيها العنف، وهل بررا كلا المفكرين استخدام العنف من قبل الدولة، واعتبرا أن ذلك أمرًا مشروعًا على الدوام؟ أم أن هناك حالات بعينها يُبرر فيها استخدام العنف من قبل الدولة؟

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تُعد هذه الدراسة بمثابة محاولة للتعرف على مفهوم العنف المشروع للدولة؛ وتوضيح ملامحه عند كل من جورج سوريل، وماكس فيبر؛ وذلك من خلال تحليل آرائهما بشأن ذلك المفهوم؛ وذلك لمعرفة الأسس التي ارتكزا عليها في إعطاء الدولة حق استخدام العنف، وجعل ذلك الأمر أمرًا طبيعيًا مشروعًا.

أمّا عن فرضيات الدراسة وتساؤلاتها، فيمكننا طرحها على النحو التالي:

- ماذا يعني العنف المشروع؟
- هل يوجد عنف مشروع للدولة وعنف غير مشروع؟
- إلى أي حد يمكن الإقرار بمشروعية العنف المستخدم من قبل الدولة؟
- هل استخدام العنف حق مشروع لكل أشكال الدولة بما فيها الدولة الاستبدادية؟ أم هو حق فقط للدولة القائمة على أساس ديمقراطي حديث؟
- ماذا يعني العنف المشروع لدى سوريل؟ وما مدى اتفاقه أو اختلافه مع ماركس بصدد هذا المفهوم؟
- ماذا يقصد فيبر بالعنف المشروع؟ وهل اتفق مع سوريل في رؤيته لهذا المفهوم؟
- هل لحقت بالمجتمعات السياسية أضرارًا من جراء استخدام العنف المشروع من قبل الدولة؟ وهل تستمد الدولة مشروعيتها: من القوة والعنف؟ أم من الحق والقانون؟

ولقد جاءت عناصر هذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً: تعريف العنف:

أ – لغة.

ب- اصطلاحًا.

ثانيًا: العنف المشروع عند جورج سوريل.

ثالثًا: العنف المشروع عند ماكس فيبر.

رابعًا: نتائج الدراسة.

وأمّا عن منهج الدراسة: فإذا كانت مناهج البحث في الفكر السياسي تتنوع وفقًا لطبيعة الموضوع المراد دراسته، فإن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج التاريخي التحليلي النقدي المقارن؛ حيث قمت باستخدام المنهج التاريخي في تناول مفهوم العنف المشروع عند مفكرين تقارب وجودهما في حقبة زمنية تُعد واحدة، وقمت باستخدام المنهج التحليلي في تحليل آراء هذين المفكرين حول هذا المفهوم؛ ولمعرفة الأسس التي استندا إليها في تدعيم هذا المفهوم، وبالنسبة للمنهج النقدي فقد استخدمته في نقد آراء هذين المفكرين كلما دعت الضرورة لذلك، أمّا المنهج المقارن فقد قارنت من خلاله بين آراء هذين المفكرين حول هذا المفهوم.

أولًا: تعريف العنف:

قبل أن نتناول فكرة العنف المشروع عند هذين المفكرين فيجب أولًا أن نُعرِّف العنف حتي ندرك ماهيته، ثم نتطرق بعد ذلك إلى الحديث عن هذه الفكرة من حيث كونها مشروعة عند هذين المفكرين:

أ- لغة:

يُعرِّف ابن منظور العنف على أنه: الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق: عنف به وعليه يعنف عنفًا وعنافةً، وأعنفهُ، وعنّفه تعنيفًا، وهو عنيف إذ لم يكن رفيقًا في أمره. واعتنف الأمر: أخذه بعنف. وفي الحديث: "إن الله تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف"؛ هو بالضمّ، الشدّة والمشقَّةُ، وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله. وأعنف الشيء: أخذه بشدّةٍ، واعتنف الشيء: كرهه([1]).

---

* تم إلقاء هذا البحث في المؤتمر الدولي الأول "رؤى معاصرة في العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية" بقسم الفلسفة وعلم الاجتماع – كلية التربية – جامعة عين شمس (أبريل ٢٠١٨م).

([1])ابن منظور: لسان العرب، تحقيق/ عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، ج٤، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، مادة (عنف)، ص/ ٣١٣٢.

ب – اصطلاحًا:

إن العنف كممارسة هو قديم قدم العالم كما يتضح من الأساطير والملاحم، لكن الحديث عن العنف يوشك أن يكون معاصرًا، حيث إنّ أول من حاول التفكير في العنف والتنظير له هو المفكر الفرنسي جورج سوريل في كتابه (تأملات حول العنف) في القرن التاسع عشر، لكن قبل ذلك فلم يكن ينظر الفلاسفة القدماء إلى العنف في ذاته ولذاته، بل كانوا ينظرون إليه على أنه نتيجة لإفراط أو لخرق يتصلان بالآلهة. وتعود أول دراسة للعنف بذاته إلى القرن التاسع عشر، وابتداءًا من ذلك التاريخ فإنه يتم تناول العنف من خلال ثلاثة أوجه رئيسة:

- الوجه النفساني: من حيث أن العنف يتخذ سمة اللامعقول، والخروج عن الحالة الطبيعية.
- الوجه المعنوي والأخلاقي: من حيث أن العنف يُمثِّل انتهاكًا لممتلكات الآخرين([٢])، وتعدّيًا على أرزاقهم وحرياتهم.
- وما يهمنا في هذا الصدد هو الوجه الثالث والأخير للعنف وهو الوجه السياسي: من حيث أن العنف هو استعمال القوة بهدف الاستيلاء على السلطة أو الانجراف بها نحو أهداف غير مشروعة([٣]). وهذا الوجه الثالث هو الذي يُمثِّله تعريف لالاند الفلسفي للعنف بأنه: "الاستخدام غير المشروع أو على الأقل غير القانوني للقوة"([٤]).ويمكن القول بإن تاريخ الفكر السياسي المنظم للعنف([٥]) قد لعب دورًا هائلًا في كل مجتمع أنشأه الإنسان([٦]).

([٢])وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن العنف من الممكن أن يدافع عن حقوق المواطنين نتيجة استخدام قدرات قسرية من جانب الدولة، وهنا يكون العنف قد وُظِّف لصالح الدفاع عن حقوق الأفراد في الدولة، وبالتالي ينتج عن ذلك تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وهنا يمكن القول بإن الدولة تُعد أداة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال استخدام العنف المنظم. انظر: =

=- Bates, Robert, Greif, Avner, and Singh, Smita, "Organizing Violence", The Journal of Conflict Resolution, Vol.46, No.5, (Oct.,2002), pp.599-600.

([٣]) عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج٤ (ع – ق)، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠م، ص ص/ ٢٥٥ - ٢٥٦ .

([٤])أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة/ خليل أحمد خليل، إشراف/ أحمد عويدات، المجلد الثالث (R – Z) ، ط٢، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠١م، ص/ ١٥٥٥.

([٥])لقد كان القرن العشرين – كما تنبأ لينين Lenin (١٨٧٠م – ١٩٢٤م) – يُعرف بقرن العنف، فهو قرن ملئ بالحروب والثورات والنزاعات العنيفة التي وقعت في ١١٤ دولة من أصل ١٢١ دولة لاسيما في روسيا (١٩١٧م)، والصين (١٩٤٩م)، وكوبا (١٩٦٠م)، والجزائر (١٩٦٢م)، وأندونيسيا (١٩٦٥م)، ونيجيريا (١٩٦٧م)، وبنجلاديش من (١٩٧١م- ١٩٧٥م)، وكثير من الدول الأخرى. انظر:

- Singh, Gopal, "Politics and Violence",Social Scientist, Vol.4, No.11, (Jun.,1976), p.58.

([6]) Ibid, p.58.

ويُعرِّف قاموس اكسفورد الإنجليزي العنف على أنه: "ممارسة القوة البدنية لإلحاق الأذي والتسبب بالضرر للأشخاص أو الممتلكات"([٧]).

لكن السؤال هنا من الذي يحدد مشروعية العنف؟ ومتى يكون استخدامه مشروعًا؟

إنَّ تعريف لالاند للعنف يتضمن القبول بمسلمات الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau (١٧١٢م – ١٧٧٨م) الذي يذهب إلى القول بإن العنف الشرعي إنما يتمثل في عنف الدولة التي تكتسب شرعيتها ومشروعيتها من (العقد الاجتماعي) الذي يقيمه المواطنون فيما بينهم، حيث يتنازلون بموجبه عن حق استخدام العنف ضد بعضهم البعض، وبهذا يصبح العنف ظاهرة تنتمي إلى الطبيعة لا إلى الحضارة؛ وذلك لأن الإنسان بالنسبة لفلاسفة القرن الثامن عشر هو الإنسان البدائي، وهذه الشرعية والمشروعية يرفضها القرن التاسع عشر، وها هو سوريل يقلب الأمور رأسًا على عقب، فالعنف ليس بدائيًا في نظره، وإذا كان البعض يرى أنه غير مشروع إلا أنه عند سوريل يكون مشروعًا، وهو وفقًا لذلك يُفرِّق بينه وبين القوة، فالقوة برجوازية أمّا العنف فهو ثوري، ويقصد بذلك أن البرجوازية تستند إلى مبدأ السلطة والحقوق المكتسبة، وواجب الطاعة المفروض على الجماهير، ووفقًا لذلك فإن البرجوازي ليس عنيفًا، أنما يقنع بالقوة القائمة، لكن الشعب هو ضحية هذه القوة نفسها، فهو بالتالي ضعيف ويحلم – شأن كافة الضعفاء – بتحطيم أواصر هذه القوة، وهذا يؤدي به إلى العنف الخالص أي العنف الصريح الذي يُحطِّم القوة، ويظهر الحق([٨]).

<u>ثانيًا: العنف المشروع عند جورج سوريل([٩]):</u>

([7]) Ibid, p.63.

([٨])عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج٤ (ع – ق)، ص/ ٢٥٦.

([٩])ولد سوريل عام ١٨٤٧م، وجاءت كتاباته السياسية في مرحلة متأخرة من حياته، حيث عمل في البداية كمهندس مدني لأكثر من ٢٠ سنة في فرنسا، وكان سوريل قد تقاعد عن العمل الحكومي عام ١٨٩٢م. وظهرت مقالات سوريل الأولى في منتصف عام ١٨٨٠م، وكانت الأجزاء الأكبر منها تهتم بموضوعات علمية غامضة، وكان يرى أن فرنسا في الجمهورية الثالثة كان يسودها حالة من التدهور الأخلاقي، ولهذا أكّد سوريل على أهمية العمل الشاق وأهمية الأسرة للمجتمع الريفي. وبدأ اهتمامه بالماركسية، وقد أخذ على الماركسية أوجه القصور في الحتمية الاقتصادية، كما نادي بضرورة إعادة تفسير نصوص الماركسية داعيًا إلى العودة إلى ما أسماه "بماركسية ماركس". انظر:

- Martin, Thomas, "Violent Myths: The Post Western Irrationalism of Georges Sorel", Without Vol, Without No, Without Date, pp.51-52.

- Sorel, Georges, Reflections on Violence, Edited by Jennings, Jeremy, Cambridge University Press, U.K, 2004, pp.7-8.

لا يوجد عالم اجتماع أو عالم سياسي على وجه الخصوص يستطيع أن يهمل دور ومظهر العنف في الحياة السياسية، ولكن أكَّد سوريل في القرن التاسع عشر متحدثًا عن العنف: "لا تزال مشكلة العنف غامضة للغاية"([١٠]). ويُعد كتاب سوريل (تأملات حول العنف) من أكثر الكتب التي أثارت الجدل في القرن العشرين، حيث نُشر في باريس حوالي عام ١٩٠٨م، وقد مثَّل سوريل في عشرينيات القرن العشرين مدرسة جديدة للعديد من الاشتراكيين الراديكاليين، وهذا من شأنه قد بشّر بفترة من التجديد الثقافي والاجتماعي تلت الحرب العالمية الأولى، وقد عارضت هذه المدرسة الجديدة الغائية ورفضت التفاؤل الذي لا أساس له في تحقيق التقدم، ورفضت كل أشكال اليوتوبيا الاشتراكية([١١]).

وقد كان اتّجاه سوريل في العنف اتّجاهًا جديدًا، حيث مثَّل مدرسة جديدة استطاعت أن تستلهم مبادئ ماركس، وتعيد صياغتها بشكل جديد، حيث جعلت هذه المدرسة العقائد الاشتراكية أكثر إحساسًا بالواقع، وجعلتها أيضًا تتسم بالجدية التي افتقرت إليها الاشتراكية لسنوات عديدة([١٢]).

كما أكّد سوريل إنه من الصعب جدًا فهم العنف البروليتاري من خلال الأفكار التي تنشرها الفلسفة البرجوازية؛ لأن العنف وفقًا لهذه الفلسفة يتساوى مع الهمجية، أو يمكن القول بإنه من بقايا الهمجية التى لم تعد تتناسب مع تقدم عصر التنوير، ولهذا من الطبيعي أن يوجد أشخاص ممن نشأوا على الأيديولوجية البرجوازية لديهم احتقار دفين للأشخاص الذين يثنون على العنف البروليتاري([١٣]).

إذَا لم يكن العنف الذي قصده سوريل يُمثِّل خرابًا كليًا، لقد أراد أن يُميّز بين العنف البروليتاري وبين ما نشره السياسيون البرجوازيون ومفكريهم من خلال الدولة، حيث لجأ هؤلاء السياسيون البرجوازيون ومفكريهم إلى تصرفات يسودها الرعب والقمع؛ وذلك من أجل هيمنتهم

([10]) Singh, Gopal,Op.cit., p. 58.

([١١])انظر:

- Cole, Creagh Mclean,"John Anderson's Political Thought Revisited", Australian Journal of Political Science, Vol.44, No.2, (June 2009), p,p. 233, 235.

- Williams, George Huntston, "Four Modalities of Violence, With Special Reference to the Writings of Georges Sorel: Parts Two and Three", Journal of Church and State, Vol.16, No.2, (Spring 1974), p. 238.

([12]) Sorel, Georges, Op.cit.,p.40.

([13]) Sorel .G., Op.cit., p.65.

الخاصة. إذًا لقد كان لهذا العنف مظهرًا مختلفًا عن جميع أنواع العنف الاخرى؛ لأنه يتبرأ من القوة التي تنظمها البرجوازية القمعية والتي تهدف – في المقام الأول – إلى قمع المواطنين في الدولة. وبهذا قد كان العنف الذي قصده سوريل عنفًا مؤسسًا على الأخلاق، وقد أراد سوريل لروسيا السوفيتية أن تصبح أسطورة قادرة على إلهام البروليتاريين في جميع أنحاء أوربا؛ من أجل أن يناهضوا ضد الديمقراطيات البرجوازية المتعجرفة([١٤]).

لقد أكَّد سوريل أن العنف الذي تستخدمه البروليتاريا لا علاقة له بالأعمال الانتقامية المتعطشة للدماء التي ميَّزت مذابح الثورة الفرنسية([١٥])، وقد أراد سوريل أن يوضِّح وجهة نظره عن العنف قائلًا: "إذا كان هدف قوة الدولة هو فرض نظام اجتماعي عن طريق عدم المساواة واستغلال أهداف البروليتاريا، فإنه ينبغي أن تكون وظيفة العنف هنا هو تدمير ذلك النظام، وهذا العنف الذي أقصده إنما هو مستوحى من مفهوم الحرب عند اليونانيين القدامى، فهذا العنف لم يكن تشوبه الأنانية، إنما هو عنف بطولي منضبط خالٍ من الاعتبارات المادية، إنّه لابد أن يُشكَّل على القيم الأخلاقية، لكن إذا خرج العنف عن الأخلاق، فإنه سيهدد الحضارة، ويُمثِّل تهديدًا لها"([١٦]). فالعمال الذين ينتهجون المناهج الأخلاقية في عنفهم يصبحون – في نظر سوريل- أغنياء من النواحي الاجتماعية والأدبية والأخلاقية([١٧]).

يذكر سوريل أن هذه الأخلاق الجديدة ستسهم في القضاء التام على البرجوازية، وينظر سوريل إلى البرجوازية على أنها مُنحلَّة، فهذه الطبقة تعيش دون أخلاق، فهي من الناحية الاقتصادية لم تعد قادرة على دفع الاقتصاد نحو الأمام، ويشير سوريل هنا إلى التاريخ الذي قدَّم لنا حجة تاريخية واضحة بخصوص هذا الشأن، ويقصد بذلك التحول الاجتماعي الذي تمّ في فترة من الانحطاط الاقتصادي والأخلاقي، وهو يتمثل في انتصار المسيحية على الإمبراطورية الرومانية، حيث تقدَّمت المسيحية وانتصرت بعد مرور أربعة قرون من الهمجية، وهذا سيحدث

([14]) Ibid, p,p.11, 17-18.

([١٥])لقد كانت كتابات سوريل في السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى مباشرة عبارة عن سلسلة من الهجمات التي لا ترحم على كل جوانب النظام السياسي الجمهوري في فرنسا: ديمقراطيتها المتدهورة، وإدارتها الفاسدة، وفنها السطحي، وأخلاقها السيئة، ودينها الضحل. انظر:

-Ibid, p.19.

([16]) Ibid,pp.18-19.

([17])Ibid,pp.56-57.

بالظبط – كما يرى سوريل – حيث تنتهي هذه الهمجية البرجوازية حينما تتمكن البروليتاريا من تجريد البرجوازية من الملكية المرتبطة بالرأسمالية المنحطة([١٨]).

ذهب سوريل إلى أنَّ العنف البروليتاري يعمل على تقييد اهتمامات الرأسمالية، ولهذا يصبح هذا العنف عاملًا أساسيًا في الأيديولوجيا الماركسية. كما أكّد سوريل أن النظام الرأسمالي يقود البروليتاريا إلى القيام بثورة؛ ذلك لأنه في الحياة اليومية يستخدم أصحاب العمل من البرجوازيين كل سلطاتهم في اتّجاه معارض لرغبات العمال، ومن هنا يأتي دور الاشتراكية التي ينبغي عليها– في نظر سوريل - أن تعمل على غرس الفكرة الثورية لدى هؤلاء العمال؛ من أجل قمع أعدائهم من البرجوازيين([١٩]).

كما ذهب سوريل إلى أنه يمكن تجنب الخطر الذي يهدد مستقبل العالم إذا استمرت البروليتاريا في أفكارها الثورية، حيث يمكن القول بإن كل شيء يمكن إنقاذه إذا نجحت البروليتاريا عن طريق استخدامها للعنف من إعادة تقسيم الطبقات، وهذا هو الهدف الكبير. فإذا استمر العنف البروليتاري بمظهره هذا النقي والبسيط والبطولي أيضًا في نضاله الطبقي، فلا يكون العنف إذًا سببًا في الحصول على المكاسب المادية، لكنه يصبح منقذًا للعالم من الهمجية([٢٠]).

يرى سوريل أن العنف البروليتاري لا يضمن الثورة في المستقبل فقط، إنما يُعد الوسيلة التي يمكن من خلالها استعادة الطاقة السلبية للبروليتاريين، وتوجيه العنف نحو الرأسمالية، حيث يسهم في تقييد اهتمامات الرأسمالية. إن البروليتاريا طبقة متزايدة إذا أحسن تنظيمها فسوف تواجه الرأسمالية، وتثور ضد البرجوازية([٢١]).

لقد أيّد سوريل فكرة ماركس القائلة بإنه في يوم الثورة ستكون البروليتاريا منضبطة ومتحدة ومنظمة، وبهذا وفقًا لماركس فإن الطبقة العاملة التي أنحنت تحت نظام من القمع والفقر المدقع والتدهور والاستعباد والاستغلال المتزايد، فإن ذلك يزيد لديها من المقاومة حتى يأتي اليوم الذي ينهار ويتفكك فيه الهيكل الاجتماعي بأكمله([٢٢]). إن هذه الحركة الثورية للبروليتاريا قادرة

([18]) Sorel .G., Op.cit., p.15.

([19]) Ibid,pp.78-79.

([20]) Ibid,p.85.

([21])Ibid,p.74.

([22]) Sorel .G., Op.cit.,p.126.

على خلق جيل من العمال الأحرار، فهي حركة بطولية وعنيفة، كما أنها ستفقد البنية السياسية والاجتماعية القائمة، وتحافظ على طابعها المميز في مستقبل مشرق حر مبدع([٢٣]).

لقد أكّد سوريل أنه ينبغي على الاشتراكيين أن يتخلوا عن بحثهم عن الوسائل التي تحث البرجوازية المستنيرة على الانتقال إلى نظام تشريعات أفضل، إنما يجب أن تكون وظيفتهم الوحيدة هي التوضيح للبروليتاريين بأهمية الدور الثوري الذي يقومون به، وأيضًا تعريفهم بكيفية تطوير مؤسسات المقاومة لديهم ضد البرجوازية([٢٤]). فكلما كانت روح الثورة قوية لدى البروليتاريين كلما كانت البروليتاريا واثقة من نفسها في إنجاح دورها الثوري بكل تأكيد([٢٥]).

إن شأن العنف لدى سوريل إنما يتمثل في تحطيم سلطة البرجوازية، وبالتالي يجب أن تحصل البروليتاريا على القوة التي تستطيع من خلالها القيام بمواجهة البرجوازية وتحطيمها. هذا العنف سينتهي إلى تأسيس الدولة الاشتراكية، والتي ستحل محل الدولة البرجوازية، فكما لعبت الدولة في السابق الدور الأكبر في الثورات، حيث ألغت الأنظمة الاقتصادية القديمة، لذلك يجب أن تلغي هذه الدولة الاشتراكية النظام الرأسمالي، ولهذا الهدف النبيل ينبغي على العمال أن يضحوا بكل شيء في سبيل تحقيق هذا الهدف، وأن يضعوا على رأس السلطة القادة الذين أطلقوا لهم الوعود بتدمير الرأسمالية وإحلال الاشتراكية بدلًا منها([٢٦]).

لقد أشار سوريل إلى أن التعليم الشعبي في الدول ذات النظام الرأسمالي التي يحكمها البرجوازيون يميل دائمًا إلى خدمة الروح البرجوازية، حيث إن المجهودات كلها تصب في مصلحة النظام الرأسمالي. وقد أكّد سوريل أن ما يهمه هو أن تتمكن البروليتاريا من تحرير نفسها دون الحاجة إلى التوجيه من قبل البرجوازيين الذين يرون أنفسهم أنهم خبراء في النواحي الفكرية، ولهذا السبب فينبغي أن يكون هناك تعليم حقيقي ثوري يخدم طبقة البروليتاريا في

([23]) Ton, James Jay Hamil, "Georges Sorel and the Inconsistencies of a Bergsonian Marxism", Political Theory, Vol.1, No.3, (Aug.,1973), p.334.

([٢٤])ذهب سوريل إلى أن جماعة البرجوازية كانت جاهلة بشكل كبيرة وحمقاء وعاجزة سياسيًا إلى الحد الذي يمكن القول معه بإنهم لم يدركوا مبادئ الاقتصاد الرأسمالي. وقد أدرك سوريل أن السلاح الذي يمكن استخدامه ضد البرجوازية هو سلاح الخوف (خوف البرجوازية من البروليتاريا)، لكنه يرى أن هذا السلاح قد يوّلد لدى البرجوازية مقاومة عنيدة. انظر:

- Sorel . G., Op.cit., p.71.

([25]) Ibid,pp.74-75.

([26]) Ibid,p.170.

نضالها ضد البرجوازية؛ حتى تتمكن البروليتاريا من حماية نفسها من غزو الأفكار والقيم والأخلاق التي تبثها الطبقة العدائية (البرجوازية)([٢٧]).

لقد أكّد سوريل أن التحرر الحقيقي للعمال يكون من خلال التصويت لصالح سياسي محترف يقضي على الرأسمالية، وفي النهاية يجب أن تختفي الدولة، وأنه ليس هناك أية اعتراضات على ما قاله إنجلز Engels (١٨٢٠م – ١٨٩٥م) حول هذا الموضوع، وهذا سوف يتحقق في المستقبل البعيد، ولكن بالنسبة للفترة التي عاصرها سوريل؛ فأكّد على ضرورة أن يتم فيها الإعداد لمرحلة اختفاء الدولة من خلال استخدام الدولة - في ظل النظام الاشتراكي - كوسيلة لتحقيق ذلك عن طريق تعزيز الجهاز الحكومي للقيام بواجبه من أجل تحقيق الهدف النهائي([٢٨]).

لقد كان دافع سوريل من تأليف كتابه (تأملات حول العنف) اهتمامه الكبير بدور النقابات العمالية، حيث شاهد صعود الحركة النقابية الفرنسية([٢٩]) التي اهتمّت بالطبقة العاملة، حيث بدأ

([27]) Sorel .G., Op.cit., p,p.32, 172.

([28]) Ibid,p.111.

([٢٩])لقد أوضح سوريل الأسباب التي دفعته إلى النقابية، حيث إنه لم يأت إلى العمل النقابي عبر الرهبنة، ولم يشارك في تبجيل الرجال الذين صنعوا الثورة الفرنسية، ويمكن إرجاع ذلك إلى كراهيته للأعمال الأرهابية التي تلت الثورة الفرنسية، والتي ظهرت في كتاباته الأولى، وكانت كتابات سوريل قبل تحوله إلى الماركسية عام ١٨٩٢م تؤكد على كراهيته للتقاليد الرهبانية، حيث كان معتنقيها من البرجوازية الذين كان لديهم شغف بسلطة الدولة الديكتاتورية. انظر:

- Sorel .G., Op.cit., p.16.

- إن انتقادات سوريل للثورة الفرنسية في كتاباته الناضجة، وخاصة كتاب (تأملات حول العنف) تدور حول ثلاث نقاط محددة هي كالآتي:

١- أدرك سوريل أن روسو لم يكن مسئولًا عن الإرهاب وأفعال روبسبير Robespierre(١٧٥٨م – ١٧٩٤م)، ولكنه أدرك أن مفاهيم روسو الرئيسة التي كانت تدافع عن الديمقراطية وخاصة مفهوم "الإرادة العامة" General Will الذي يبرر الحكم من قبل الجميع، رغم أن حقيقة الكل هذه ليست سوى ضربًا من الخيال، وهذا الخيال أصبح يُرحب به في الديمقراطية المعاصرة في فرنسا من قبل الطبقة المثقفة الذين حولوا أنفسهم إلى سادة على الشعب.

٢- اعتقد سوريل أن بعض دعاة الاشتراكية المعاصرة قد تبنت مجموعة آراء من الثورة الفرنسية الأكثر استنكارًا بالنسبة له وأهمها فكرة "الديكتاتورية الباريسية"، حيث أكَّد سوريل أن العديد من الاشتراكيين قد اعتقدوا أنه إذا وقعت السلطة في أيديهم، فإن هذا سييسر عليهم فرض أفكارهم وأخلاقهم وبرامجهم على فرنسا، وهذا أزعج سوريل كثيرًا؛ لأن هذا الأمر غير قانوني.

٣- أكَّد سوريل أن هناك استمرارية لما كان يحدث قبل الثورة وبعدها؛ فالنظام القديم قبل الثورة كان يتشابه مع ما حدث أثناء وبعد الثورة، وكانت الاشتراكية المعاصرة تُدعِّم انتقادات سوريل لممارسات الثورة، حيث كان يتم توظيف العقوبات قبل الثورة لتدمير أي سلطة كانت تقف في وجه الملكية، ولم يكن الهدف في ذلك النظام المحافظة على العدالة، ولكن كان الهدف يتمثل في تعزيز قوة الدولة، وبالتالي أصبح الأمر السائد في الدولة

يتابع هذه التطورات بداية من عام ١٨٩٠م، وهنا بدأ بإنتاج نصوص تخطط وتوضح مجهودات هذه الاتحادات النقابية وتأثيرها على العمال، وقد بدأ اهتمامه بالنقابات يتزايد بداية من عام ١٩٠٢م([٣٠]).

لقد أشار سوريل إلى أنه يجب على طبقة العمال أن يكون لديها وعي بالصراع الحتمي مع طبقة البرجوازية من أجل القضاء عليها، كما أوضح أن النقابات كانت تُحتقر سياسيًا ووطنيًا وذلك في صراعها ومواجهتها لأصحاب العمل والدولة([٣١]).

إذًا يُعد سوريل من أبرز دعاة النقابية الفوضوية القائمة على العمل المعنوي والعنف الثوري. وقد ذهب سوريل إلى أن الخلاص إنما يأتي من قبل العمل النقابي الثوري، حيث أن ما يُميِّز هذا العمل النقابي ويعطي له فاعليته وثوريته أنه يبتعد عن عالم النظريات الفكرية([٣٢])، وقد أشار إلى ذلك في كتابه (تأملات حول العنف) حيث قال: "لم تُستقم الإمبراطورية الرومانية بعد أن كانت تنحدر قيمتها نحو الاندثار إلا بصدمة البرابرة لها، وهكذا الحضارة البرجوازية المنحطّة، فإنها لن تنهض إلا بصدمة البرابرة المحدثين أي البروليتاريا شرط أن تحتفظ البروليتاريا بعنفها أي بمعارضتها المطلقة". فالمساومة هي عدوها الأكبر([٣٣]).

الجرائم، وأصبح الإهمال المتفشي ثورة ضد السلطة القائمة. وأكَّد سوريل أنه للأسف قد ورثت الثورة هذا التقليد من الملكية، حيث منحت أهمية كبيرة للجرائم الخيالية، فتم إعدام أولئك الذين لم يتمكنوا من تلبية متطلبات الرأي العام، وكانت هناك تشريعات لروبسبير للقضاء على أعداء الثورة، وبالتالي لم يتبق من الثورة سوى العمليات الشرطية، وجلسات المحاكم والنقض. انظر: =

= - Sorel .G., Op.cit., pp.16-18.

([30]) Ibid, p.8.

([31]) Ibid, p.8.

([٣٢])وفي هذا الصدد أُعجب سوريل بالنزعة النقابية المضادة للسياسة، والتي شاعت في فرنسا، ولم تكن لسوريل مسئوليات تنظيمية في هذه الحركة، لكن مبدأه القائل بعجز المثقفين، حيث لا جدوى من الأهداف العقلانية التي يضعونها، أعاق أية محاولة لتقديم النصح والتوجيه لهم، لكن أعظم فضائلها بالنسبة له كان يكمن في انسجامها البروليتاري واكتفائها الذاتي، حيث زاد إعجابه بها وتحمسه لها؛ نظرًا لانفصاليتها الطبقية الحاسمة ورفضها الدخول في إغراءات السياسة الديمقراطية البرلمانية، وعدم ثقتها بالقيادة المركزية، وإيمانها بفعالية الإضراب العام، وتعاطفها مع العنف. انظر:

- إدوارد شيلر: "جورج سوريل: أحد أنبياء العنف المعاصر"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٢٨، مركز الإنماء القومي، لبنان، (١٩٨٣م)، ص ص/ ١٢٦ – ١٢٧.

([٣٣]) عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج٣ (ز – ع)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠م، ص ص/ ٣١٠ - ٣١١.

لقد عاد سوريل إلى التاريخ؛ كي يوضِّح أوجه التشابه بين حركة المسيحيين الذين استشهدوا في بداية ظهور المسيحية، وكان عددهم قليل، وحركة النقابية الثورية التي ستقوم بصراعات أيضًا قصيرة الأجل، وسيذهب منهم أعداد قليلة، وهذه الأعداد ستكون كافية من أجل تعزيز فكرة الإضراب العام على أنها تُمثِّل "المثالية الثورية"([٣٤]).إن الإضراب العام يمد البروليتاريا بالقوي الضرورية لتنتصر، وليس شرطًا أن يحدث مثل هذا الإضراب العام، بل يكفي الاعتقاد بأنه سيحدث يومًا كما كان الاعتقاد لدى المسيحيين الأوائل في عودة المسيح تعطيهم القوة أمام الاضطهادات التي تواجههم([٣٥]).

لقد تحدَّث سوريل عن فكرة الإضراب العام باعتبارها أسطورة التنظيم النقابي الذي ينبغي عليه أن يتمسك بها ويُدعمها، وهذه الفكرة تتضمن التزامًا أخلاقيًا، وانضباطًا ذاتيًا. فقد أيَّد سوريل فكرة الإضراب العام، ودافع عنها بشدة رغم إدراكه للفساد الذي لا يمكن حصره حتى في أفضل المؤسسات([٣٦]).

إذًا فالنقابيين الثوريين يجعلون الاشتراكية كلها مُمثلة في فكرة الإضراب العام([٣٧])، حيث ينظرون لكل شيء على أنه ينبغي أن يُتوِّج هذه الحقيقة. وقد ذكر سوريل أنّ المدرسة الجديدة التي أطلقت على نفسها الماركسيين النقابيين الثوريين قد أعلنت صلاح وأهمية فكرة الإضراب العام؛ لأنه أصبح لديها وعي بهذه الفكرة ونتائجها، وهذا أدّى إلى كسر الأطر الرسمية القديمة الطوباوية التي عرقلت فكرة الإضراب العام([٣٨]).

إن الإضراب العام الذي دافع عنه سوريل إنما يُمثِّل في نظره ما يسمى بـــ(العنف المستنير)، حيث ذهب سوريل إلى أنه في كل مرة نحاول فيها الحصول على تصور دقيق للعنف

([34]) Sorel . G., Op.cit., p.19.

([٣٥]) عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج٣ (ز – ع)، ص/ ٣١١.

([36]) Williams, George Huntston,Op.cit., p.238.

([٣٧])يذكر سوريل أن الإضراب العام قد يكون سلميًا وقصير المدة، ويكون هدفه هنا هو إظهار أن الحكومة تسير في المسار الخاطئ، وأنَّ هناك قوى يُمكنها أن تقاوم ذلك، وقد يكون هذا الإضراب أول حلقة في سلسلة من العصيان الدموي.انظر:

- Sorel, Georges, Op.cit., p.146.

([38])Ibid, p.110.

البروليتاري نجد أنفسنا مجبورين على العودة إلى فكرة الإضراب العام، والدور الأيديولوجي لهذه الفكرة([٣٩]).

إذًا من المستحيل لدى سوريل فصل عنف البروليتاريا عن فكرة الإضراب العام طالما أن الهدف هو تدمير النظام الرأسمالي الليبرالي. إن الإضراب العام سيكون بمثابة الحرب التي ستُنظم فيها البروليتاريا نفسها؛ لإنقاذ معركتها، وهي في ذلك تنأي بنفسها عن الأحزاب السياسية البرلمانية التي يستغل فيها الاشتراكيون البرلمانيون العمال لصالحهم([٤٠])، وهنا سيتم قمع الدولة التي يسيطر عليها قلة؛ لأن هذا التنظيم البروليتاري الذي يُشكِّل أكثرية سيفرض نفسه على الأقلية، ويعمل على تدمير سلطتها([٤١]).

ثالثًا: العنف المشروع عند ماكس فيبر:

لقد عرَّف فيبر العنف بأنه: "حكم الرجال على الرجال المرتكز على الوسائل الشرعية فيما يُعرف بالعنف الشرعي"، فهو وسيلة محددة للدولة، فالدولة هي المصدر الوحيد الذي له الحق في استخدام العنف([٤٢])، أو يمكن القول بإن الدولة لدى فيبر هي أداة لاحتكار الاستخدام القانوني للقوة([٤٣]).كما عرَّف فيبر الرابطة السياسية بأنّها كل جماعة إنسانية تحتكر حق استخدام العنف المادي الشرعي في إقليم محدد، وبذلك يشدد فيبر على عدم إمكانية الفصل بين مفهومي الهيمنة([٤٤]) والشرعية، وهذا يعني أن مفهوم الهيمنة يختلف عن مفهوم السلطة من حيث كونه

([39])Ibid, p,p.109, 251.

([٤٠])وفي إطار محاولات سوريل للتفرقة بين الاشتراكية البرلمانية الذين يستغلون العمال لصالحهم، والنقابية الثورية التي تعمل لصالح العمال، ذهب إلى أن البروليتاريون ينبغي عليهم أن يتخلصوا من سيطرة كل الأسياد، وبالتالي سيتم التخلص أيضًا من سلطة النواب وإبادتها. انظر:

- Azzolini, Nicolas, "Apuntessobrelasrelaciones entre política y democracia", Volumen 9, nomero 18, (enero-abril, 2012), p,p.296,298.

([41]) Azzolini, Nicolas, Op.cit., p,p.295,298.

([٤٢])انظر:

- Dusza, Karl, "Max Weber's Conception of the State", International Journal of Politics, Culture, and Society, Vol.3, No.1, (Autumn,1989), p,p.71,80.
- Singh, Gopal, "Politics and Violence", Social Scientist, Vol.4, No.11, (Jun.,1976), p.62.

([43]) Fitzi, Gregor, "Sovereignty, legality and democracy: Politics in the work of Max Weber", Max Weber Studies, Vol.9, No.1/2, Special Issue on Max Weber and the Political, (January/July 2009), p.43.

([٤٤]) ذهب فيبر إلى تعريف الظاهرة السياسية في الجماعات الإنسانية على أنَّها نمط من الهيمنة يقوم على الربط بين استخدام أدوات القسر والإكراه وأنماط محددة من الشرعية، فإذا كانت السلطة تشير إلى العلاقة الاجتماعية التي تسمح بتفوق إرادة من يمارسها وانتصارها بغض النظر عن الموارد المستخدمة في هذا التفوق على

فرصة للحصول على الطاعة التي من الضروري أن تقوم على الاعتراف من جانب المحكومين بشرعية الحاكم، وهذه الشرعية هي تعبير عن اعتقاد وإيمان الأفراد بحق الحاكم في ممارسة السلطة وإدارة الأجهزة العمومية، وهذا بدوره يتطلب إجراءات وممارسات عديدة لشرعنة عمل السلطات السياسية والقرارت المركزية([٤٥]).

إنَّ الجماعة المنظمة في نظر فيبر تُمثِّل علاقة اجتماعية يقوم من خلالها أفراد معنيون– بشكل منتظم- بمهمة تدعيم النظام في الجماعة. كما يُطلق على الجماعة المنظمة التي يحكمها نظام معين يمتد فقط لحدودها الإقليمية الشرعية اصطلاح "الجماعة الإقليمية المنظمة"، وعندما يخضع أعضاء الجماعة المنظمة – بحكم عضويتهم – إلى ممارسة شرعية ترتكز على ضبط ملزم، يُطلق على هذه الجماعة اصطلاح "الجماعة التي تستند إلى ضبط ملزم". كما يُطلق على هذه الجماعة أيضًا اصطلاح "الجماعة السياسية" إذا ما قام جهازها الإداري بتدعيم النظام داخل منطقة إقليمية معينة، وذلك عن طريق التهديد باستخدام العقاب الجسدي، وتصبح الجماعة السياسية دولة([٤٦]) إذا تمكَّن جهازها الإداري من احتكار الاستخدام الشرعي للعقاب الجسدي في تدعيم النظام([٤٧]). ورغم أن هذا هو الطابع النوعي للدولة، إلا أنه توجد هناك سمات أخرى لها تتمثل في التالي:

- تعقيل الحق، وتخصص السلطات والمؤسسات.
- الاعتماد على إدارة عقلانية قائمة على أساس أنظمة صريحة.

الإرادات المعارضة، فإن الهيمنة تتمحور حول الموارد المُحركة لهذه الإرادة؛ أي أن الهيمنة تهدف إلى تعريف وتحديد البناء الاجتماعي المنظم الذي يتيح الممارسة الفعلية للسلطة، فهذا المفهوم عند فيبر يُعبِّر عن الفرصة التي تُمكِّن أنظمة أو جماعات معينة من الحصول على الطاعة من قبل جماعات أخرى. انظر:

- رضوان بروسي: "دراسات: من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: رؤية نقدية"، المجلة العربية للعلوم السياسية - لبنان، العدد ٣٨، (يونيو ٢٠١٣م)، ص/ ٥٩.

([٤٥])المرجع نفسه، ص/ ٦٠.

([٤٦])ذهب فيبر إلى أن الشيء الذي يحعلنا نفترض أن الدولة موجودة هو حينما تكون الوسائل القسرية للجماعة السياسية متفوقة على جميع الجماعات الأخرى. انظر

-Dusza, Karl,Op,Cit., p.88.

([٤٧])نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع (طبيعتها وتطورها)، ترجمة/ محمد عودة وآخرون، مراجعة/ محمد عاطف غيث، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ص/ ٢٦٨ – ٢٦٩.

- تصرفها بقوة عسكرية دائمة([٤٨]).

إنَّ الجانب السياسي للعلاقات الاجتماعية – في نظر فيبر – إنما يتعلق بممارسة القوة([٤٩])، فكل من يعمل بإيجابية في السياسة([٥٠]) إنما يكافح من أجل القوة، سواء لاستخدامها من أجل خدمة أهداف أخرى، مثالية أم أنانية، أو من أجل القوة ذاتها؛ وذلك للتمتع بمشاعر الهيبة التي تمنحها القوة([٥١]).

وتُعرَّف القوة بأنّها: "القدرة على فرض إرادة المرء على سلوك الآخرين، حتى وإن كان ذلك مخالفًا لرغباتهم"([٥٢]). وتُعرَّف القوة السياسية([٥٣]) بأنّها: "مجموع أدوات الضغط والإكراه والتدمير والبناء التي تستخدمها الإرادة والذكاء السياسيان المرتكزان على مؤسسات وجماعات من أجل السيطرة على قوى أخرى وإجبارها على القبول بنظام معين، أو من أجل كسر مقاومة، أو تهديد ما، أو مقاومة قوى عدوّة، أو الوصول أيضًا إلى تسوية، أو تحقيق توازن بين القوى الموجودة على ساحة الصراع"([٥٤]).

([٤٨])وليد حمارنة: "علاقات السيادة المثالية أم مثالية سيادة العلاقات: نحو نقد سوسيولوجيا السياسة عند ماكس فيبر"، مجلة الفكر العربي، المجلد الثالث، العدد ٢٢، (أكتوبر ١٩٨١م)، ص/ ١٢٣.

([٤٩])تُعد الطبقات، وجماعات المكانة، وجماعات المصلحة، والأحزاب – في نظر فيبر – ظواهر لتوزع القوة داخل المجتمع. انظر:

- إسماعيل علي سعد: مقدمة في علم الاجتماع السياسي، تقديم/ محمد عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م، ص/ ٦١.

([٥٠])ويمكن القول بإن السياسة – في نظر فيبر – هي القوة المدعومة بالعنف. انظر:

- Villa, Dana, "The Legacy of Max Weber in Weimar Political and Social Theory" in book Weimar Thought: A Contested Legacy, Edited by Gordon, Peter E., and McCormick, John P., Princeton University Press, U.S.A, 2013, p.79.

([٥١]) محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي (السياسة والمجتمع في العالم الثالث)، ج١ (الأسس النظرية والمنهجية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص/ ٢١٥.

([٥٢])المرجع نفسه، ص/ ٢١٥.

([٥٣]) يمكن القول بإن القوة تلعب دورًا رئيسًا في السياسة، إذ أنّها تُعد العنصر الأساسي في تشكيل الدول واستمراريتها أو زوالها، فالحياة السياسية تقوم على الإكراه، وهذا مظهر خاص من مظاهر قوة الدولة، وبدون= =هذه القوة ينعدم النظام والدولة، فالدولة هي إكراه؛ لأنها تقوم على ثنائية الحكم والخضوع، وبذلك تُعد القوة أداة لا يمكن تجنبها في السياسة، أو الاستغناء عنها، بل يمكن القول بإنها تنتمي إلى جوهر السياسة. انظر:

- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج٤ (ع – ق)، ص/ ٨٢٤.

([٥٤]) المرجع نفسه، ص/ ٨٢٤.

إنَّ القوة السياسية([٥٥]) لدى فيبر أو السيطرة إنما تتمثل في القوة التي تُمارس في جماعة تشغل مكانًا محددًا عن طريق فرد أو مجموعة من الأفراد، بحيث يتحمل هؤلاء المسئولية الخاصة بدعم النظام والتكامل داخل الجماعة بوصفها مجتمعًا، وهم أيضًا أولئك الذين تستند أوامرهم إلى القوة الشرعية. ويُمثِّل هذا المفهوم الأخير أهمية خاصة في تعريف فيبر للسيطرة، فهناك نوع من الصلة المتبادلة في القاعدة السياسية الشرعية؛ ذلك أن القدرة على ممارسة القوة السياسية يرتكز إلى حد كبير على المعتقدات التي يُكوِّنها أولئك الذين يخضعون لهذه القوة. وتظهر السلطة حينما تتوفر الرغبة لدى أعضاء جماعة ما في طاعة أوامر الرئيس، أو الامتثال له، وهذا الامتثال يستند إلى حد ما على هذه المعتقدات المشتركة، بحيث يصبح من غير الشرعي رفض الطاعة أو الامتثال له([٥٦]).

إنَّ القضية المحورية في الفكر السياسي الفيبري إنما تتمثل في علاقة الهيمنة وارتباطاتها بالطاعة، والأسباب المعيارية التي تدفع تبعية الخاضعين، وأنماط الشرعية التي تؤسس مزاعم المهيمنين([٥٧]). وقد ذهب فيبر إلى أن الدولة الحديثة شأنها شأن المجتمعات السياسية التي سبقتها تاريخيًا([٥٨]): هي علاقة هيمنة إنسان على إنسان يتم دعمها بواسطة العنف، ويعتقد أولئك الذين

يخضعون للسلطة أن توظيف العنف إنما هو مسألة شرعية([٥٩]).

([٥٥])لقد كان ماركس أقل اهتمامًا من فيبر بالنسبة للتمييز بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية، لكن فيبر كسياسي ليبرالي قومي كان يُميِّز بين المفهومين، ولهذا نجد أن الانتقادات التي وجهها ماكس فيبر إلى الإسهامات الماركسية كانت تتلخص في فشل هذه الإسهامات في التمييز بين ما هو اقتصادي خالص، وما يؤثِّر في الاقتصاد، وما له مجرد مساس بالاقتصاد. انظر:

- إسماعيل علي سعد: مرجع سابق، ص/ ٥٨.

([٥٦])محمد علي محمد: مرجع سابق، ص ص/ ٢١٥ – ٢١٦.

([٥٧])فيليب راينو: ماكس فيبر ومفارقات العقل الحديث، ترجمة وتقديم/ محمد حديدي، ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٩م، ص/ ٢٢٥.

([٥٨])لقد ركَّز فيبر على الصراع من أجل السيطرة على وسائل الحكم، فهو ينظر إلى التاريخ الأوروبي منذ عصر الإقطاع على أنه استعراض مُعقد لحكام يطمح كل منهم إلى امتلاك الوسائل المالية والعسكرية التي كانت مُوزَّعة نسبيًا في المجتمع الإقطاعي، فالصراع على وسائل الحكم هو الذي صاغ ماكس فيبر على أساسه مفهومه عن الدولة. انظر:

- إسماعيل علي سعد: مرجع سابق، ص/ ٥٨.

([٥٩])بوبكر بوخريسه: ماكس فيبر: الدولة والبيروقراطية، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، ٢٠١٥م، ص ، ص / ١٥٢ ، ١٥٤.

لقد توقَّف مفهوم الدولة([٦٠]) لدى فيبر على احتكار استخدام الإجبار المشروع على إقليم بعينه، وهو يرى أن الدولة الحديثة في كل مكان إنما تتجه بالدرجة الأولى نحو البيروقراطية([٦١])، فقد أصبح جهاز الموظفين لا غنى عنه في تسيير أمور الدولة. فالدولة في نظره إنما تتمثل في النسق السياسي، والسمة الرئيسة لها تتمثل في احتكار الممارسة الشرعية للقهر الفيزيقي في إقليم معين. وإذا كانت البيروقراطية تلعب دورًا محوريًا في أداء وظائف الدولة، فإنَّ المشكلات والصراعات المصاحبة لها لا يمكن التصدي لها إلا من خلال قائد سياسي([٦٢]) يُختار بعناية ودقة، وتتوافر فيه الكفاءة والمسئولية، وهذا يُعد جوهر النظام الديمقراطي الحديث([٦٣]).

([٦٠]) لقد رفض فيبر صراحَة فكرة تعريف الدولة أو الجماعة السياسية وفقًا لغاية نشاط الجماعة فيها، والتي تكون في تحول دائم ومستمر، وبدلًا من ذلك فهو يرى في الدولة وسيلة ممارسة القهر، وهي تُشكَل العنصر الوحيد والدائم للجماعات السياسية. انظر:

- المرجع نفسه، حاشية رقم ٣٣ ، ص/ ١٥٤.

- تُعد الدولة لدى فيبر جمعية إجبارية على أساس إقليمي، بالإضافة إلى أنَّ استعمال القوة اليوم يُعد قانونيًا فقط طالما أنّها إما سُمح بها بمعرفة الدولة، أو أُوصى بها. إن طلب الحكومة الحديثة بأن تحتكر استخدام القوة يُعد علامة مميزة وضرورية لها، فهي ناحية إجبارية قانونية مع المنظمة المستمرة. انظر:

- ماكس فيبر: المفاهيم الأساسية في العلوم الاجتماعية، ترجمة/ فادية عمر الجولاني، ط١، المكتبة المصرية، (د.م)، (د.ت)، ص/ ١٤٤.

([٦١])لقد لعب النظام الرأسمالي – في نظر فيبر – دورًا كبيرًا ومحوريًا في تطور البيروقراطية، ويمكن القول بإنه بدون البيروقراطية لا يستطيع النظام الرأسمالي أن يستمر، فالرأسمالية هي الأساس الأكثر عقلانية للإدارة التنفيذية البيروقراطية، حيث تُمكّنها من التطور بالشكل الأكثر عقلانية خاصة لأنه من الناحية المالية تُوفِّر الموارد المالية اللازمة لذلك، أمّا البيروقراطية فهي نظام علمي عقلاني يعتمد على مبدأ القانون، وينسجم كل الانسجام مع طبيعة المجتمع الصناعي، وروح العصر الحديث الذي يتسم بسمات التحديث، والتنمية، والتخصص في العمل. ويمكن القول بإن البيروقراطية والرأسمالية قد فرضت على العالم أن يكون شديد العقلانية. انظر:

- إحسان محمد الحسن: النظريات الاجتماعية المتقدمة، (دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة)، ط٣، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ٢٠١٥م، ص/ ٢٨٤.

- السيد العربي حسن: القانون والمجتمع (مدخل إلى علم الاجتماع القانوني عند ماكس فيبر)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م، ص/ ٨٦.

- Wolin, Sheldon S., "Max Weber: Legitimation, Method, and the Politics of Theory", Political Theory, Vol.9, No.3, (Aug.,1981), p.406.

- لم يرد فيبر مواجهة التفسير الماركسي لأصول الرأسمالية فقط، إنما أراد إثبات التفوق الأخلاقي والسياسي للرأسمالية في الماضي على بروليتاريا الحاضر والمستقبل، ولهذا دافع عن الأخلاق البروتستانتينية من حيث إنّها تتعلق بالشرعية التاريخية للرأسمالية، وذلك في كتابه (الأخلاق البروتستانتينية وروح الرأسمالية). انظر:

- Ibid, p.412.

([٦٢])ذهب فيبر إلى القول بإن دور بيروقراطي الدولة ينتهي من حيث يبدأ دور السياسي، وأكَّد أن هناك اختلاف في نوع المسئولية الخاصة بكل منهما؛ فبالنسبة للبيروقراطي تكون هناك مسئولية مجردة من الشخصية نحو وظيفته، وهي تعلو وتتجاوز الأطراف المتنازعة (مسألة الواجب الوظيفي)، أمّا بالنسبة للسياسي فتكون المسئولية

لقد حلل ماكس فيبر أسباب الطاعة والامتثال للسلطة السياسية سواء على مستوى المجتمعات القديمة، أو على مستوى المجتمعات الغربية الحديثة. وذهب فيبر إلى أن العادات إنما تُمثِّل مبدءًا رئيسًا من مبادئ الطاعة، لكن إذا نظرنا إليها وحدها نجدها غير كافية وضعيفة، وذلك– على وجه الخصوص– في الحالات التي يكون فيها الصراع بين القائد والأتباع كافيًا وغير ظاهر، ولهذا فإن الجهاز الإداري يقوم بالمساعدة في دعم طاعة وامتثال المواطنين للحاكم من خلال أنظمة الجزاءات والعقوبات التي يصوغها، وتعاونه القوة العسكرية للدولة في ذلك، وكل ذلك في حاجة إلى عامل ثالث ذات أهمية بالغة يتمثل في اعتقاد الأتباع في شرعية الحاكم، فمبدأ الشرعية هو الذي يحمي الحاكم حينما يُضمر تأثير العادات، وتضعف قوة الأجهزة الإدارية والعسكرية([٦٤]).

ويمكن القول بإن مفهوم البيروقراطية([٦٥]) عند فيبر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم السلطة أو القوة([٦٦]) لديه، حيث تُعد السلطة عنصرًا من عناصرها، وينبغي التمييز بين السلطة وغيرها

الفردية والشخصية نحو شئونه، الصراع لأجل سلطة شخصية عن طريق اتّخاذ موقف علني. إن التزامات البيروقراطي تهم مؤسسة، أمّا التزامات السياسي فإنها تهم شئونه الخاصة ومناصبه. انظر:

- رونيه سلاجستاد: " الدستورية الليبرالية ونقادها كارل شميت وماكس فيبر"، مجلة الملتقى – المغرب، العدد ٢٦، (مايو ٢٠١١م)، ص/ ٧٦.

([٦٣])محمد علي محمد: مرجع سابق، ص/ ٢٢٩.

([٦٤]) المرجع نفسه، ص ص/ ٢٢٩ – ٢٣٠.

([٦٥])ذهب فيبر إلى أن التفوق التقني للبيروقراطية يُميِّزها عن أي شكل آخر من أشكال التنظيم، حيث تتميز بالدقة، والسرعة، والاستمرارية، والإخضاع الصارم، ويمكن القول بإن احتياجات الإدارة الجماعية تجعل من البيروقراطية أمر لا غنى عنه. انظر:

- O'Donovan, Nick, "Causes and Consequences: Responsibility in the Political Thought of Max Weber", Polity, Vol.43, No.1, (January 2011), p.96.
- Wolin, Sheldon S.,Op,Cit., p.420.

([٦٦])إنَّ القوة عند ماركس ترجع إلى العلاقات الاقتصادية، فالذين يمتلكون القوة الاقتصادية يمارسون القوة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا يعترض فيبر على أنه في ظل الرأسمالية الحديثة تكون القوة الاقتصادية هي الشكل السائد، ولكنه يعترض على أن ظهور القوة الاقتصادية قد يرجع إلى قوة تقوم على أسس أخرى، فإن هؤلاء الذين يريدون تنظيمات بيروقراطية كبيرة – على سبيل المثال – قد يمارسون قوة اقتصادية كبيرة رغم أنهم مجرد موظفين يتقاضون أجرًا. انظر:

- إسماعيل علي سعد: مرجع سابق، ص ص/ ٦٠ - ٦١.

من صور التأثير الاجتماعي؛ فالسلطة تعني وجود فاعل معين ووضع اجتماعي معين يُمكِّنه في تنفيذ إرادته أو رغبته الخاصة دون مقاومة([٦٧]).

تُعد دراسة فيبر عن المصادر الشرعية للسلطة([٦٨]) من الدراسات المبكرة للسلطة، وقد ذهب إلى أن السلطة قد تكون مستمدة من القانون، أو من التقاليد، أو من الإلهام([٦٩]). وقد ميَّز فيبر بين ثلاثة أنماط للسلطة الشرعية يرتكز كل منها على شكل محدد من الشرعية تتمثل في الآتي:

١- السلطة القانونية Legal Authority([٧٠]): وهذه السلطة تقوم على أساس عقلي رشيد مصدره الاعتقاد في قواعد أو معايير موضوعية وغير شخصية، ومصدره أيضًا تفويض من المواطنين لأولئك الذين يسيطرون على مقاليد السلطة، يتيح لهم هذا التفويض الحق في إصدار أوامرهم بهدف اتّباع هذه القواعد والحفاظ عليها، وهذا النمط العقلي القانوني للسلطة يشيع

([٦٧])غريب سيد أحمد: تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص/ ٣١٨.

([٦٨])تعني السلطة السياسية احتكار القائمين على الحكم لأدوات القوة والإكراه المادي في المجتمع بما يهيئ لتحقيق السلام والأمن، وللسلطة السياسية ركنان رئيسان يتمثلان في الآتي:

أ – الركن المادي: ويشير إلى الاحتكار الفعلي لمصادر الإكراه المادي.

ب – الركن المعنوي: ويشير إلى تصور الجماعة لهذا الاحتكار على أنه شرعي وفقًا لاستهدافه إقرار الحق، وتحقيق الخير العام.

- ترتبط السلطة السايسية بالقوة على أساس أن القوة – في معناها العام – تعني القدرة على فرض الإرادة والتأثير في سلوك الآخرين أو ضبطه، والسلطة السياسية هي قوة نامية وشرعية تقوم على امتثال الجماعة. انظر:

- هشام محمود الأقداحي : معالم الدولة القومية الحديثة (رؤية معاصرة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، ص/ ٩٩.

([٦٩])انظر:

- المرجع نفسه، ص/ ٩٩.

- Green, Jeffrey Edward, "Max Weber and the Reinvention of Popular Power", Max Weber Studies, Vol.8, No.2, (July 2008), p.188.
-Wallimann, Isidor,Rosenbaum, Howard, Tatsis, Nicholas, and Zito, George, "Misreading Weber: The Concept of 'Macht'", Sociology, Vol.14, No.2, (May 1980), p.265.
- Wolin, Sheldon S.,Op,Cit., p.406.

([٧٠])تتمثل هذه السلطة في أنظمة الحكم الدستورية والنيابية والشعبية في العالم التي تلعب فيها الشعوب دورًا كبيرًا في حكم نفسها بنفسها مثل أنظمة الحكم في ألمانيا، وفرنسا، وسويسرا، وفنلندا، وأيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية..إلخ. انظر:

- إحسان محمد الحسن: مرجع سابق، ص/ ٢٨٨.

استخدامه عامة في المجتمع الغربي الحديث([٧١]). إنّ المجتمع الذي تتسع فيه دائرة هذه السلطة القانونية هو مجتمع أكثر رشدًا وعقلانية واستقرارًا من ذلك المجتمع الذي تضيق فيه ممارسة هذه السلطة([٧٢]).

٢- السلطة التقليدية Traditional Authority([٧٣]): وهذه السلطة تقوم شرعيتها على أساس الاعتقاد في التقاليد والعادات، وشرعية الأوضاع والمراكز التي يشغلها أولئك الذين يمارسون هذه السلطة، وبالتالي فإن الذين يعيشون تحت سيطرة السلطة التقليدية يخضعون لتأثير حكم المعتقدات بدلًا من القوانين، وتمنح هذه السلطة المستندة إلى شرعية العادات والتقاليد الحرية لهؤلاء الذين يمارسونها؛ ذلك لأنهم في الحقيقة يمارسون نمطًا من الإدارة مرتكزًا على مكانتهم الوراثية لا على وجود صفات خاصة بهم، وبالتالي فإن نمط هذه السلطة شخصي تحكمي، والولاء هنا يرجع للشخص الذي يشغل هذا الوضع السلطوي القائم على التقاليد والعادات، ولا يرجع إلى مجموعة مجردة من القواعد أو القوانين كما كان الحال في السلطة القانونية([٧٤]).

([٧١]) انظر :

- محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد: السياسة بين النظرية والتطبيق، ط٧، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص/ ٣٧٧.

- نيقولا تيماشيف: مرجع سابق، ص/ ٢٦٩.

([٧٢])رضوان بروسي: مرجع سابق، ص/ ٦٠.

([٧٣])لقد ميَّز فيبر بين نموذجين لهذه السلطة هما: النزعة الوراثية Patrimonalism، والنزعة الإقطاعية Feudalism، وقد أكَّد رينهارد بندكس أن الفروق بين هذين النموذجين إنما تتمثل في أن الإدارة في النزعة الوراثية تُعد استمرار للنظام العائلي الذي يعيشه الحاكم، وهذا يعني أن العلاقات بين الحاكم والمحكومين تقوم على السلطة الأبوية والاعتماد المطلق، أمّا في حالة الحكومة الإقطاعية فإنها تحل محل هذه العلاقة الأبوية، وذلك وفقًا لتعاقد يقوم على أغراض عسكرية بالدرجة الأولى. انظر:

- محمد علي محمد: مرجع سابق، ص ص/ ٢١٧ – ٢١٨.

- تتمثل هذه السلطة في غالبية الأنظمة الملكية في العالم بالرغم من أن بعض هذه الأنظمة تؤكد حق الأفراد في الانتخابات الدستورية لاختيار الحكومة التي تُمثِّلهم، وتدافع عن حقوقهم كما هو الحال في بريطانيا، والسويد، والدانمارك، وبلجيكا، وأسبانيا. انظر:

- إحسان محمد الحسن: مرجع سابق، ص/ ٢٨٧.

([٧٤]) محمد علي محمد: مرجع سابق، ص ص/ ٢١٦ – ٢١٧.

٣- السلطة الكارزمية Charismatic Authority([٧٥]): تقوم هذه السلطة على الولاء لقائد أو زعيم له صفات فريدة بطولية أو مُلهمة، وشخصية هذا القائد فذّة، حيث تمتلك قدرات إنسانية متميّزة، وهذه الشخصية المُلهمة تقوم بفرض النظام والطاعة من جانبها، وتفرض الالتزام على الشعوب من خلال إقناعهم بالطبيعة المقدسة لها،وبالتالي تجعل من سلطتها سلطة شرعية حاصلة على القبول والرضا من الشعب([٧٦])، ويؤكد على ذلك بقوله: "فحامل الكارزما يغتنم المهمة التي يراها مناسبة له، ويطالب بالطاعة والولاء بحكم رسالته. ولن يصل إلى مرماه إلا بقدر ما يكون النجاح حليفه، فإن لم يعترف أولئك الذين يشعر أنه مبعوث إليهم برسالته، يسقط إذن مطلبه. أمّا إذا اعترفوا به فإنّه يصير سيّدهم طالما عرف هو كيف يحافظ على اعترافهم به"([٧٧]).وتظهر هذه السلطة في حالتين: الأولى تكون أثناء موقف تسود فيه قيمة معينة، وهذا ما يحدث في الحرب

([٧٥])تتمثل هذه السلطة في أنظمة الحكم التي قادها الإسكندر الأكبر Alexander the Great(٣٥٦ق.م – ٣٢٣ق.م)، ونابليون بونابرت Napoléon Bonaparte(١٧٦٩م - ١٨٢١م)، وغاندي Gandhi(١٨٦٩م – ١٩٤٨م)، وستالين Stalin (١٨٧٨م – ١٩٥٣م)، وموسوليني Mussolini(١٨٨٣م – ١٩٤٥م)، وهتلر Hitler(١٨٨٩م – ١٩٤٥م)، كما تتمركز عند الرسل والأنبياء. انظر:

- إحسان محمد الحسن: مرجع سابق، ص/ ٢٨٩.

([٧٦])انظر:

- هشام محمود الأقداحي: مرجع سابق، ص ص/ ١٠٠ – ١٠١.

- Eliaeson,Sven and Palonen, Kari, "Introduction: Max Weber's Relevance as a Theorist of Politics", Max Weber Studies, Vol.4, No.2, (July 2004), p.139.
-Wolin, Sheldon S.,Op,Cit., p.407.

([٧٧]) ماكس فيبر: الاقتصاد والمجتمع (الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات)، ترجمة/ محمد التركي، مراجعة/ فضل الله العميري، المجلد الرابع (السّيادة)، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٥م، ص/ ٥٠٠.

غالبًا، أو في الثورة([٧٨])، أو كارثة، والثاني من خلال موقف تسيطر فيه جماعة بعينها، وتعتقد في هذا النوع من السلطة([٧٩]).

لقد ذهب فيبر إلى أن السلطة الكارزمية ليست سلطة ديمقراطية – في حقيقة الأمر – على الإطلاق، فهي تقدم الديمقراطية بطريقة لا تسمح فيها أن يكون للشعب دورًا للمشاركة في صياغة القوانين، والتصديق على القواعد والسياسات التي تحكم سير الحياة العامة في الدولة([٨٠]).

في حقيقة الأمر لا ينبغي أن يُنظر للسلطة الكارزمية على أنّها نمط سئ من أنماط السلطة؛ لأنه إذا وُجد القائد الذي يتوحد مع قيم وأهداف المجتمع ومصالحه ويعمل على تحقيقها، فيكون ذلك أفضل نمط للسلطة في حالة التغيرات السريعة التي يمر بها المجتمع، فلا يمس ذلك وحدة المجتمع، لكن ليست هناك أية ضمانات كافية لتوحد القائد مع قيم وأهداف المجتمع ومصالحه([٨١]).

في تقديري يتشابه هذا النمط من السلطة مع نشأة السلطة الاستبدادية التي وصفها أفلاطونPlato (٤٢٧ق.م – ٣٤٧ق.م) بأنَّها: "أسوأ مرض يصيب الدول"، فهذه السلطة تسعى إلى إحداث انقلاب في أوضاع المجتمع، حيث تظهر في الأوقات التي يسود فيها عدم الاستقرار الاجتماعي مثل الوضع في السلطة الاستبدادية التي تنشأ في أوقات لا ينعم فيها المجتمع بالاستقرار مثل الفوضى التي توجد في الحكومة الديمقراطية لدى أفلاطون، كما أن القائد في الحالتين سواء عند أفلاطون أو فيبر يحيط نفسه بهالة من التقديس؛ لامتلاكه صفات مُميّزة وخارقة للعادة، وهذه القيادة نجدها منتشرة في الدول الشمولية عمومًا.

([٧٨])مما لا شك فيه أن السلطة الكارزمية سلطة ثورية في العملية التاريخية، حيث تظهر وظيفتها عندما يمر المجتمع بفترات حرجة، تبلغ فيها النظم الاجتماعية القائمة أعلى مراحل الجمود، عندها تفتح الكارزما آفاقًا جديدة، وتخلق نظرة مبتكرة للحياة، وهذا لا يعني أن قوة الكارزما سوف تنتصر على التنظيم العقلي للحياة الاجتماعية، فالكارزما سوف تتحول هي الأخرى إلى روتين حينما ينتهي عهد القائد المُلهم، حينئِذ لا يجد أتباعه سوى التأكيد على النظام، واتّباع القواعد العقلية، وهنا يتحكم التنظيم البيروقراطي الذي يصبح البديل الوجيد للأسلوب التلقائي في الأداء، ويتسع نطاق الاعتماد عليه نتيجة تفوقه وجدارته، وبالتالي تنتصر البيروقراطية في نهاية الأمر؛ لأنها المظهر الرئيس للنزعة العقلية السائدة في الحضارة الغربية عمومًا. انظر:

- محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد: مرجع سابق، ص/ ٣٧٩.

([٧٩])إسماعيل علي سعد: مرجع سابق، ص/ ٥٥.

([80])Green, Jeffrey Edward,Op,Cit., p.187.

([٨١])إسماعيل علي سعد: مرجع سابق، ص/ ٥٥.

لقد حلل فيبر أنماط السلطة وكان هدفه من ذلك إنما يتمثل في توضيح مبدأ الشرعية التي تستند إليه النظم السياسية، وهذا المبدأ يُعد أفضل ضمانة لاستقرار النظام السياسي والعمل على استمراره؛ ذلك لأن السلطة التي تقوم على الشرعية هي أعظم نمط مستقر للقوة([٨٢]).

رابعًا: نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي توصلت إليها جرّاء هذه الدراسة مايلي:

أولًا: العنف المشروع هو أحد المكونات التي تدخل في مفهوم الدولة الحديثة، ويتمثل في إعطاء الدولة حق ممارسة أساليب الضغط والإكراه، واعتبار ذلك الأمر مشروعًا، وهذا يكون محط قبول أغلبية المواطنين طالما أن ذلك الأمر يوطِّد الأمن العام، ويحقق لهم الخير العام.

ثانيًا: إنَّ العنف المشروع إذًا يصب في الصالح العام للدولة، ويقضي على الفوضى، أمّا العنف غير المشروع فهو محط عدم قبول من المواطنين والجماعات الأخرى في الدولة التي ليس لها جهة سيادية، وقد يستغل صاحب السلطة السياسية سلطته في استخدام وسائل الضغط والإكراه دون وجه حق كالتخلص من المعارضين مثلًا، وهنا يُعد العنف أمرًا غير مشروع.

ثالثًا: يمكن الإقرار بمشروعية العنف إذا تمَّ عن طريقه الدفاع عن الطبقات المظلومة بصفة عامة، وإذا تمَّ عن طريقه إنقاذ مجتمع تكاد تتلاشى فيه القيم الأخلاقية والسياسية، وإذا تمّ عن طريقه أيضًا تحقيق المصلحة العامة للمواطنين.

رابعًا: إنَّ الدولة دائمًا تعتمد على العنف كآلية ووسيلة لفرض إرادتها على المواطنين، لكن إذا استخدمت دولة الاستبداد والطغيان العنف لفرض إرادتها على المواطنين، فإن ذلك يُعد عنف غير مشروع، لكن إن كانت الدولة ديمقراطية، فإن العنف يكون مشروعًا إذا تمَّ تسخيره لصالح تطبيق القانون، وحماية المواطنين.

خامسًا: إنَّ العنف المشروع لدى سوريل هو عنف مستنير يتمثل في نجاح فكرة الإضراب العام التي يقوم بها العمال للقضاء على دولة الرأسمالية والسلطة البرجوازية فيها، والوصول إلى الهدف النهائي وهو مرحلة زوال الدولة، لم يكن سوريل يقصد بالعنف ذلك العنف الدموي، إنما كان يقصد العنف الأخلاقي. وبهذا لم يتفق سوريل مع ماركس الذي قصد بالعنف ذلك العنف

([٨٢]) هشام محمود الأقداحي: مرجع سابق، ص/ ١٠١.

الدموي الذي يعمل على تصفية البرجوازية نهائيًا فيما يُعرف بمرحلة "ديكتاتورية البروليتاريا"، ويمكن القول بإن سوريل قد استلهم مبادئ ماركس وأعاد صياغتها في قالب جديد أكثر سلمية.

سادسًا: إنَّ العنف المشروع لدى فيبر هو خاصية الدولة وميزتها الأساسية، فهي وحدها المنوطة باستعماله، وبتفويض من يستعمله، فالدولة لدى فيبر تتأسس على العنف واختفائه هو اختفاء للدولة، ويتمثل هذا العنف المشروع في احتكار الدولة لأساليب الضغط والإكراه والخضوع من جانب المحكومين، وكان يقصد بذلك الدولة الرأسمالية التي من حقها احتكار استخدام أساليب الضغط والإكراه طالما أن ذلك يصب في مصلحة المواطنين. وتجدر الإشارة إلى أن فيبر قد اتّفق مع سوريل في توصيف العنف المشروع من حيث إنه احتكار استخدام أساليب الضغط والإكراه من جانب جهة معينة؛ لكنهما اختلفا في تحديد هذه الجهة؛ فهي عند سوريل تُشكّل طبقة العمال، أمّا لدى فيبر فهي تُمثِّل الدولة الرأسمالية، كما اتّفقا كلا المفكرين على أن يكون هناك قائد سياسي يتم اختياره بدقة؛ ليكون على رأس النظام الذي أراده المفكران في تحقيق أهدافهما.

سابعًا:إنّ الدولة المعاصرة تدَّعي لنفسها قانونيًا احتكار الاستعمال المشروع للعنف، ولا يوجد اعتراض على مبدأ الاحتكار في حد ذاته، لكن ممارستها لهذا العنف لا يخلو واقعيًا من مفارقات حتى في أكثر الدول ديمقراطية، حيث تحولت الدولة المعاصرة إلى دولة تعد نفسها وحدها من يمتلك الحق في العنف باعتباره عنف مشروع، لكن هذه الحقيقة السياسية لا يجب أن تُنسينا ضرورة عقلنة هذا العنف، والتحكم فيه، وفي مساراته، وفي أشكال ممارسته، وفي حدوده وإلّا سيكون طامة الدولة الكبرى، ينبغي أن يكون احتكار العنف داخل سلطة القانون وليس خارجه؛ أي أنه يصب في نهاية الأمر من أجل مصالح المواطنين في الدولة. وهذا هو النضال السياسي والحقوقي الكبير الذي خاضته الحركات السياسية والحقوقية في سبيل بناء ما صار يُعرف بدولة الحق والقانون؛ دولة تعمل على تقليص حضور العنف في السياسة ما أمكن، وتبدع أشكال الحد منه بحماية المواطن من كل شطط في استعمال السلطة؛ لأن دولة الحق لا يجب أن تقوم على العنف غير المشروع، بل على الحق والقانون.

المصادر والمراجع العربية والأجنبية:

أولًا: المصادر:

- **المترجمة إلى العربية:**

١- ماكس فيبر: الاقتصاد والمجتمع (الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات)، ترجمة/ محمد التركي، مراجعة/ فضل الله العميري، المجلد الرابع (السّيادة)، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٥م.

٢- ـــــــــــ: المفاهيم الأساسية في العلوم الاجتماعية، ترجمة/ فادية عمر الجولاني، ط١، المكتبة المصرية، (د.م)، (د.ت).

- **الأجنبية:**

١- Sorel, Georges, Reflections on Violence, Edited by Jennings, Jeremy, Cambridge University Press, U.K, 2004.

ثانياً: المراجع:-

- **العربية:**

١- إحسان محمد الحسن: النظريات الاجتماعية المتقدمة، (دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة)، ط٣، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ٢٠١٥م.

٢- إسماعيل علي سعد: مقدمة في علم الاجتماع السياسي، تقديم/ محمد عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م.

٣- بوبكر بوخريسه: ماكس فيبر: الدولة والبيروقراطية، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، ٢٠١٥م.

٤- السيد العربي حسن: القانون والمجتمع (مدخل إلى علم الاجتماع القانوني عند ماكس فيبر)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.

٥- غريب سيد أحمد: تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

٦- محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي (السياسة والمجتمع في العالم الثالث)، ج١ (الأسس النظرية والمنهجية)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.

٧- محمد علي محمد، علي عبد المعطي محمد: السياسة بين النظرية والتطبيق، ط٧، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

٨- هشام محمود الأقداحي : معالم الدولة القومية الحديثة (رؤية معاصرة)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

- **المترجمة إلى العربية:**

١- فيليب راينو: ماكس فيبر ومفارقات العقل الحديث، ترجمة وتقديم/ محمد حديدي، ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٩م.

٢- نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع (طبيعتها وتطورها)، ترجمة/ محمد عودة وآخرون، مراجعة/ محمد عاطف غيث، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

- **الأجنبية:**

١- Gordon, Peter E., and McCormick, John P.(eds), Weimar Thought: A Contested Legacy, Princeton University Press,U.S.A, 2013.

ثالثًا: المعاجم ودوائر المعارف:

- **العربية:**

١- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق/ عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، ج٤، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

٢- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج٣ (ز – ع)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠م.

٣- ــــــــــــــــ: موسوعة السياسة، ج٤ (ع – ق)، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠م.

- **المترجمة إلى العربية:**

١- أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة/ خليل أحمد خليل، إشراف/ أحمد عويدات، المجلد الثالث (R – Z) ، ط٢، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠١م.

رابعًا: الدوريات:

- **العربية:**

١- إدوارد شيلر: "جورج سوريل: أحد أنبياء العنف المعاصر"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٢٨، مركز الإنماء القومي، لبنان، (١٩٨٣م).

٢- رضوان بروسي: "دراسات: من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: رؤية نقدية"، المجلة العربية للعلوم السياسية - لبنان، العدد ٣٨، (يونيو ٢٠١٣م).
٣- رونيه سلاجستاد: " الدستورية الليبرالية ونقادها كارل شميت وماكس فيبر"، مجلة الملتقى – المغرب، العدد ٢٦، (مايو ٢٠١١م).
٤- وليد حمارنة: "علاقات السيادة المثالية أم مثالية سيادة العلاقات: نحو نقد سوسيولوجيا السياسة عند ماكس فيبر"، مجلة الفكر العربي، المجلد الثالث، العدد ٢٢، (أكتوبر ١٩٨١م).

- **الأجنبية:**

1- Azzolini, Nicolas, "Apuntessobrelasrelaciones entre política y democracia", Volumen 9, nomero 18, (enero-abril, 2012).

2- Bates, Robert, Greif, Avner, and Singh, Smita, "Organizing Violence", The Journal of Conflict Resolution, Vol.46, No.5, (Oct.,2002).

3- Cole, Creagh Mclean,"John Anderson's Political Thought Revisited", Australian Journal of Political Science, Vol.44, No.2, (June 2009).

4- Dusza, Karl, "Max Weber's Conception of the State", International Journal of Politics, Culture, and Society, Vol.3, No.1, (Autumn,1989).

5- Eliaeson,Sven and Palonen, Kari, "Introduction: Max Weber's Relevance as a Theorist of Politics", Max Weber Studies, Vol.4, No.2, (July 2004).

6- Fitzi, Gregor, "Sovereignty, legality and democracy: Politics in the work of Max Weber", Max Weber Studies, Vol.9, No.1/2, Special Issue on Max Weber and the Political, (January/July 2009).

7- Green, Jeffrey Edward, "Max Weber and the Reinvention of Popular Power", Max Weber Studies, Vol.8, No.2, (July 2008).

8- Martin, Thomas, "Violent Myths: The Post Western Irrationalism of Georges Sorel", Without Vol, Without No, Without Date.

9- O'Donovan, Nick, "Causes and Consequences: Responsibility in the Political Thought of Max Weber", Polity, Vol.43, No.1, (January 2011).

10- Singh, Gopal, "Politics and Violence", Social Scientist, Vol.4, No.11, (Jun.,1976).

11- Ton, James Jay Hamil, "Georges Sorel and the Inconsistencies of a Bergsonian Marxism", Political Theory, Vol.1, No.3, (Aug.,1973).

12- Wallimann, Isidor,Rosenbaum, Howard, Tatsis, Nicholas, and Zito, George, "Misreading Weber: The Concept of 'Macht'", Sociology, Vol.14, No.2, (May 1980).

13- Williams, George Huntston, "Four Modalities of Violence, With Special Reference to the Writings of Georges Sorel: Parts Two and Three", Journal of Church and State, Vol.16, No.2, (Spring 1974).

14- Wolin, Sheldon S., "Max Weber: Legitimation, Method, and the Politics of Theory", Political Theory, Vol.9, No.3, (Aug.,1981).

The Legitimate Violence between Georges Sorel and Max Weber

Violence described as the declared enemy of every state. All countries at the past or present has raised the slogan of security stability, System, justice, rights and freedoms assurance. But is it possible that there will be a time for the state to have the right to exercise and use the violence, and be legislated?!

Hence we are going to see what the western Thinkers have been said about this concept and how they justified using it. Georges Sorel (1847-1922) one of the most prominent french thinkers and the German thinker Max Weber (1864-1920) as well, and the question here is: Did Sorel and Weber have an excuse behind the justification of that violence? Therefore, we will represent in this research how both of them treated this legitimate violence concept; to realize whether they were right or it took another direction?

This study is an attempt to identify the legitimate violence concept of the state; to clarify the characteristics of this concept according to George Sorel and Max Weber, we are going to analyze their views on that concept in order to determine the basis they used to ensure using the violence by the State and make this matter legislated.